مركز
الدراسات
المتوسطية
والدولية

Center
for Mediterranean
and International
Studies

# لجنة البندقية تنسف برأيها مسار "الجمهورية الجديدة"

وحدة بحث الدراسات المتوسطية والدولية

صدر بتاريخ الجمعة 27 ماي 2022 الرّأي الاستشاري ل"اللجنة الأوروبية للديمقراطية عبر القانون" و المعروفة باسم لجنة البندقية نسبة الى المدينة التي تجتمع فيها، و ذلك تحت عدد 1085/2022 الحامل للمرجع: CDP-PI (2022)026 و الذي نسف قانونيا البناء "الفوضوي" للجمهورية الجديدة المزمع تأسيسها عبر دستور جديد من المنتظر ان يستفتى عليه الشعب التونسي في 25 جويلية القادم.

كانت قد تلقّت اللجنة استشارة بتاريخ 27 افريل 2022 من طرف مفوضية الاتحاد الأوروبي بتونس حول الإطار الدستوري والتشريعي المتعلق بالاستفتاء والانتخابات وخاصة المرسوم عدد 22 لسنة 2022 والمتعلق بتنقيح القانون الأساسي عدد 23 لسنة 2012 المتعلق بالهيأة العليا المستقلة للانتخابات.

توصّلت اللجنة في تقريرها الى استخلاصات تنسف البناء القانوني للاستفتاء المزمع إنجازه لتأسيس الجمهورية الجديدة حيث بينت العدد الكبير من الإخلالات التي تضمنها المرسوم موضوع الاستشارة لعل من أهمها عدم احترامه للمعايير الدولية للانتخابات والاستفتاء وتركيزه لنظام حصانة لرئيس الهياة في مخالفة صريحة للمعايير الدولية ناهيك ان الفصل الخامس من المرسوم ضرب جميع مقومات استقلالية الهياة وجعلها مرتهنة للسلطة التنفيذية كما تطرق التقرير الى خلل اجرائي فادح في المرسوم يتمثل في ارسائه وبشكل دائم لهيأة الانتخابات عبر بوابة الاحكام الاستثنائية و التي من طبيعتها انها مؤقتة لذا تساءل التقرير كيف يمكن بناء مؤسسات دائمة عبر قوانين مؤقتة.

كانت اللجنة حذرة في تقريرها حيث بينت انه ليس من اختصاصها النظر في دستورية القوانين رغم ان البناء القانوني لمرحلة الاحكام الاستثنائية تعمد الفراغ المؤسساتي في مجال مراقبة دستورية القوانين وذلك بعد ان حلّ الهياة المختصة وبعد ان حصّن الاعمال القانونية للرئيس من كل رقابة سابقة او لاحقة. كما بينت اللجنة في وارد تعليقها على ردّ وزارة الخارجية التونسية الذي ركّز على حق الشعب التونسي في تبني دستور ونظام سياسي جديد والذي ينبع من حق اشمل واوسع وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها بيّنت اللجنة ان مهمّتها تقتصر على " تفحّص مدى تطابق محتوى وسياقات الإصلاحات الدستورية مع المواصفات الدولية والتي تعهدت الدول الأعضاء باحترامها ومنها تونس". لهذا الاعتبار ترى اللجنة ان المرسوم موضوع الاستشارة يتناقض تناقضا صارخا مع المواصفات الدولية وهي تدعوا صراحة رئيس الجمهورية الى الغائه في أقرب الآجال لافتقاره لأدنى "مقومات المشروعية والمصداقية" المتطلبة في هذه النوعية من النصوص.

وكان لافتا دعوة اللجنة الى مراجعة جميع المسار لافتقاده "للمنطق" حيث ترى انه من الأولى اجراء انتخابات تشريعية سابقة لأوانها بعد تعديل القوانين الانتخابية بشكل تشاركي واسع من اجل عودة البرلمان الى الاضطلاع بمهامه ومنها تنظيم الإطار التشريعي للانتخابات والاستفتاء.

الآن وبعد ان وضحّت اللجنة عدم مشروعية

## تقدير موقف

## ماي 2022

ومصداقية مسار بناء الجمهورية الجديدة حيث وكما هو معلوم في القانون ما بني على باطل فهو باطل فإنّ الرّأي الاستشاري للّجنة وضع سلطة الأمر الواقع التي حاولت تعطيل صدور القرار امام مأزق حقيقي وسيخلق وضعا قانونيا جديدا يفرض على مختلف الفاعلين التحرك وفق مقتضيات الراي الاستشاري مما سيعجل حسب رأينا في :

- تعميق العزلة الدولية لسلطة الامر الواقع وجعلها امام فرضية وحيدة إمّا العقوبات او العودة الى المقتضيات الدستورية والخروج من وضع الاحكام الاستثنائية في أقرب الآجال. ولعل تصريح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يوم الخميس من العاصمة روما والذي عبر عن اشتراك الجزائر وإيطاليا في موقفها الداعي لدعوة الشقيقة تونس للخروج من المأزق الدستوري والعودة الى الطريق الديمقراطي يندرج في هذا السياق.

سيكون لرأي لجنة البندقية استتباعات قانونية لاحقة اكثر وقعا على العلاقات التونسية الاوروبية حيث يراقب الاتحاد الاوروبي بحذر التطورات الحاصلة في تونس منذ 25 جويلية 2021 واعرب مرارا على انشغاله العميق ممّا آلت إليه الأوضاع وارسل العديد من البعثات لمراقبة الوضع عن كثب الا انه لم يقطع التعاون المالي مع حكومة الاجراءات الاستثنائية ولعل تسريح القسط الثاني من القرض الميسر لمجابهة مخلفات كورونا و الذي يبلغ 300 مليون أورو في 24 من ماي الجاري اكبر دليل على سياسة الاتحاد الاوروبي الذي يضغط دون ان يعرض الدولة لخطر الانهيار المالي.

فهل ستتواصل هذه السياسة ام انّ الاتحاد الأوروبي سيجد نفسه امام اجبارية إيقاف القروض والإعانات المالية لسلطة سياسية غير شرعية؟

ان مواصلة سياسة الانكار والتجاهل التي تمارسها سلطة الإجراءات الاستثنائية لن يؤدّي الّا بتعجيل الانهيار المالي والاقتصادي للدولة حيث لا يخفى ان الوضع كارثي وانه فاقد لمقومات الاستمرار إلّا لأشهر قليلة وذلك عبر التعويل على سياسة نقدية تقوم على طباعة الأوراق النقدية مما سيرفع التضخم الى رقمين وسيساهم في سرعة اهتراء القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة.

فهل ستحتكم سلطة الإجراءات الاستثنائية للمنطق كما طلبت منها لجنة البندقية ام انها ستواصل انكارها؟